



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# التفكير الطموح: لماذا قد يساعد توسيع نطاق المفاوضات في حل النزاع الملاحي الكويتي - العراقي

بدر السيف



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## التفكير الطموح: لماذا قد يساعد توسيع نطاق المفاوضات في حل النزاع الملاحي الكويتي- العراقي

بدر السيف \*

في شباط 2021، أحييت الكويت الذكرى الثلاثين لتحريرها من الغزو العراقي. منذ غزو العراق للكويت عام 1990-1991 على يد قوات صدام حسين، تحولت العلاقة العراقية الكويتية من علاقة عداء إلى علاقة وئام نسبي. بيد أن سقوط نظام البعث في العراق عام 2003 لم يساعد على تبديد ذكريات الماضي أو الارتياح المتبادل، ومع ذلك فإن جهوداً كثيرة بُذلت لترميم العلاقات الثنائية.

كانت الأمم المتحدة تؤدي دور الوسيط الرئيس بين البلدين خلال التسعينيات. وفي الوقت الحاضر، أُستبدلت وساطة الأمم المتحدة بلجنة وزارية عراقية كويتية. وشأنها شأن أي علاقة بين دولتين، لا تتوافق المصالح الكويتية والعراقية دائماً. وهذا ما كان واضحاً بين آب 2019 وآذار 2020، عندما أعربت الدولتان عن تشكيكهما بشأن حدودهما الملاحية في خطابات إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة رسمت الحدود البرية العراقية الكويتية في عام 1993، إلا أنها لم ترسم الحدود البحرية على امتدادها بين البلدين، وتركت هذا الشأن للدولتين.

على كل حال، من المؤكد أن التطرق لمشكلة الملاحة بمعزل عن المشكلات الأخرى هو أمر يتعسر فعلة. على أن إبرام اتفاق شامل يعالج من خلاله كلاً من الكويت والعراق المشكلة الملاحية، وفي الوقت نفسه يعالج المشاكل المعلقة التي ما تزال بلا حلول، هو أمرٌ من المرجح نجاحه. عبر رفع سقف الرهانات لكلا البلدين، ومن خلال إيجاد صيغة تفاوضية أوسع نطاقاً تسمح بتقديم التنازلات، سيكون ثمن فشل المفاوضات باهظاً جداً، وهذا ما يدفع الكويت والعراق للتوصل إلى تفاهم. ومن بين القضايا التي يمكنهم معالجتها هي قضية بناء موانئ خاصة لكلا البلدين على ممر مائي مشترك، ومسألة إدارة الحقول النفطية الحدودية، وقضية أمن الحدود، فضلاً عن قضية تسهيل التبادل التجاري والنقل. من الممكن أن يقدم نجاح البلدين نموذجاً أنه كيف يمكن أن يتغلب عدوان سابقان على نزاعهما؟ وأن نجاحهما سيعزز السلام والاستقرار، وسيقدم منهجية مبتكرة لحل الصراعات.

\* زميل غير مقيم في مركز مالكوم إتش كير كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، تركز أبحاثه على الخليج وشبه الجزيرة العربية.

## تطور العلاقات الملاحية الكويتية-العراقية

لظالمات النزاعات الحدودية سمة بارزة غلبت على الشرق الأوسط، والعلاقات الحدودية العراقية-الكويتية ليست استثناء من ذلك. عام 1961 -عندما حظت الكويت باستقلالها- زعمت بغداد أن الكويت هي أرض عراقية. وعلى الرغم من ذلك، مع حلول عام 1963 تغير الخطاب، فقد اعترف العراق بعد أن أكد مجدداً على اعتماد اتفاقية الحدود المنصوص عليها في تبادل رسمي للمخاطبات بين البلدين عام 1932. إلا أن هذه المخاطبات لم تُرسم الحدود بشكل واضح، ففي عام 1990 انقلب العراق مرة أخرى، مصرحاً أن الكويت كانت محافظة عراقية، بعد أن غزا البلاد في آب.

في عام 1991، وبعد إخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت، طُلب من الأمم المتحدة ترسيم الحدود رسمياً بين البلدين، الحدود التي كانا -العراق والكويت- قد حدداها بالفعل في مخاطبتهما في أعوام 1923 و1932 و1963. صدقت الأمم المتحدة على ترسيم الحدود في قرار مجلس الأمن المرقم 833 لعام 1993. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخطابات المتبادلة في عام 1932، التي أعيد التأكيد عليها في عام 1963، لم تتطرق مباشرة إلى الحدود الملاحية بين البلدين، بل اكتفت بالإشارة إليها في سياق تعلقها بالحدود البرية. وأن ترسيم الأمم المتحدة للحدود البحرية قد توقف عند النقطة 162، وهي النقطة الأخيرة التي حددها الكويتيون والعراقيون.

إن التوصل إلى تسويات بخصوص القضايا الحدودية يعد أمراً له الأولوية بالنسبة للكويت، نظراً إلى تأريخها الحدودي المعقد وضياع سيادتها إبان الغزو العراقي؛ وهذا ما يفسر سبب إثارة الكويت لقضية الحدود الملاحية في وقت مبكر من عام 2005، بعد سنة من نقل السيادة إلى العراقيين على يد سلطة التحالف المؤقتة في العراق بقيادة الولايات المتحدة، وأنه يفسر لاحقاً تقدمها بطلبات متكررة لإتمام ترسيم الحدود الملاحية. ومع ذلك، لم تؤد هذه المناشدات إلى تحقيق تقدم كبير ولأسباب مختلفة.

أولاً: كان العراق عالقاً في مستنقع الازمات منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. ولم تنجح محاولات البلد الدائمة لإعادة بناء المؤسسات ومحاربة الإرهاب والحد من الفساد. عوضاً عن ذلك، تنافست عدة مراكز قوة للهيمنة على سلطة الحكم، مما تسبب في عطل منظومة صنع القرار، وتعثر التنمية. أثر ذلك سلباً على التقدم فيما يخص الحدود الملاحية.

ثانياً: هنالك فكرة عراقية سائدة تصور الكويت بوصفها دولة اغتصبت أراضي العراق، دولة استغلت عزلة العراق خلال العقد الأخير إبان حكم صدام حسين لصالحها. على الرغم من أن هذا ليس موقف الحكومة، إلا أن هذا الوصف المعادي للكويت ما يزال مستمراً. وغالباً ما تكون هذه القصة ورقة لعب محلية ملائمة، تعتمد على القومية العراقية من جانب وتشت الانتباه عن القضايا الداخلية الخلافية، ويردد الكثير من أعضاء البرلمان العراقي صدى ومثل هذا العداء. لن يكون سهلاً تحطي هذه الإشكالية، ما لم تجابه الدولة هذه المواقف وجهاً لوجه.

أخيراً، شكل دور إيران الرئيس في السياسة العراقية -هو الآخر- عقبة أمام التقدم بين العراق والكويت. وبسبب العقوبات الأمريكية على إيران، يعد العراق البوابة الإيرانية الرئيسية التي تفتح على الخارج، وعليه، تريد طهران أن تظل الشريك المهيمن لبغداد. إن حل الخلاف على الحدود العراقية-الكويتية، مصحوباً بإحراز تقدم على صعيد قضايا معقدة أخرى، يمكن أن يقوض العلاقة الحصرية التي تتمتع بها إيران مع العراق؛ مما يضر بالإيرانيين.

بينما لم يكن هناك تقدم في العقد الماضي بشأن الاتفاق على الحدود البحرية، فقد نظمت الكويت والعراق الملاحه في الممر المائي المشترك بينهما، خور عبد الله (انظر الخريطة). في عام 2012، وقعا الاتفاقية المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبد الله. لقد أعرب البلدان عن أملهما في أن يفضي التنسيق الوثيق بشأن الممر المائي إلى تعبيد الطريق لمناقشة الحدود البحرية. وفي حين أن الكويت تعد الاتفاقية البحرية بمثابة صيانة لسيادتها وتسمح لها بتنمية شمال البلاد، فهي بنفس القدر إن لم تكن أكثر أهمية للعراق. على عكس جيرانه، يعاني العراق من محدودية الوصول إلى البحر، فشريطها الساحلي لا يتعدى 58 كيلومتراً. إن ضيق منطقة خور عبد الله والمياه الضحلة من الجانب العراقي وتراكم الطمي على الضفتين يؤكد على المكاسب التي قد يجنيها العراق من التعاون مع الكويت. وعلى الرغم من ذلك، ما يزال التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البحرية يمثل تحدياً، كما تبين ذلك في الخلاف العام في 2019-2020.

في آب 2019، أرسل العراق خطاب «احتجاج رسمي» إلى الأمم المتحدة اعترض فيه على قيام الكويت بتنصيب برج مراقبة في منطقة فشت العيج، وهي مساحة من الأرض تقع خلف النقطة رقم 162. تنظر الكويت إلى فشت العيج على أنها جزء من أراضيها وتابعة لسيادتها، في حين صرّح العراق إن هذه الخطوة تمثل تغييراً في الحدود الملاحية قبل التوصل إلى اتفاق. ومما يزيد الأمور تعقيداً، أن الطرفين لا يستطيعان حتى الاتفاق على الوضع الجغرافي ل(فشت العيج). لقد تجاهلت بغداد اللجنة الوزارية المشتركة؛ وبالتالي جعلت الخلاف دولياً. لقد كشف تبادل الخطابات بين البلدين سوء التفاهم المتبادل والشكوك التي تنتاب الطرفين.

والأمر الأكثر إثارة للانتباه، هو كيف ربطت الدولتان القضية البحرية بالقضايا الخلافية الأخرى؛ وهذا ما يشير إلى وجود استعداد ضمني لتوسيع نطاق مناقشاتها. أعربت الكويت عن قلقها من حقيقة أن العراق لم يشارك آخر المستجدات بشأن أعمال التشييد الجارية لميناء الفاو القريب، ولا سيما تأثيره البيئي، وهو التزام منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي وقعت عليها الدولتان. صرّح العراق، بدوره، بأن ترسيم حدوده البحرية مع إيران كان شرطاً مسبقاً ضرورياً لتسوية مسألة الحدود البحرية مع الكويت، على الرغم من عدم ارتباط الممرات المائية الكويتية بالممرات الإيرانية. وهذا ما يشير إلى مدى تأثير الثقل السياسي الإيراني في العراق؛ وبالتالي يمثل هذا التأثير حجر عثرة في طريق إقامة علاقات متينة مع الكويت.

وفضلاً على ذلك، في خطابه إلى الأمم المتحدة، ادعى العراق أن «الحقوق التاريخية والظروف الخاصة» يجب أن تؤخذ في الحسبان عند ترسيم الحدود البحرية المتبقية. كانت هذه لغة مشابهة للغة التي سمعها الكويتيون إبان الغزو العراقي. وأكد العراق محدودية وصوله البحري، وربما يكشف هذا التأكيد عن رغبة العراق في تعديل حدوده مع الكويت. على كل حال، فعل هذا الأمر يعني تقويض الترتيبات الموجودة مسبقاً بين الدولتين، بما في ذلك اتفاقية خور عبد الله لعام 2012 وقرار مجلس الأمن المرقم 833. مرة أخرى يتبين من كل ما تقدم، أن محاولة معالجة مشكلة الحدود الملاحية بمفردها قد لا تعرف النجاح؛ نظراً لأنها ستصطدم بالعقبات نفسها كما حصل في السابق. لذلك، هناك حاجة إلى نهج أوسع وأكثر شمولاً، نهج يمكن أن يزيد من الخيارات المطروحة على طاولة التفاوض.

## العناصر المحتملة لاتفاقية شاملة

من أجل التوصل لاتفاق حول حدودهما، قد تستفيد الكويت كما العراق من منهجية تفاوضية متكاملة تتناول وتعالج- في الوقت نفسه- مجموعة من القضايا التي تفرق بينهما. وهذا من شأنه أن يرفع سقف الاحتمالات للتوصل إلى تسويات، ما يمنح كلا الجانبين المرونة اللازمة لتحقيق انفراجة في الأزمة. ومن بين القضايا التي يمكن مناقشتها -إلى جانب الحدود البحرية- الموانئ التي يبنها البلدان على ممر خور عبد الله المائي وحقول النفط المشتركة والأمن عبر الحدود والتبادل التجاري. وقد تم إحراز بعض التقدم على عدد من هذه الجبهات، ويمكن استغلال ذلك كمحفز للتحرك لحل جميع القضايا الخلافية.

تعمل كل من الكويت والعراق حالياً على بناء موانئ على خور عبد الله. تعمل الكويت على تشييد ميناء مبارك الكبير بقيمة 3.3 مليار دولار، بينما يعمل العراق على تشييد ميناء أكبر، وهو ميناء الفاو بقيمة 6 مليارات دولار. وسيكون الفاو أول ميناء في العراق يتيح الوصول إلى البحر المفتوح. ويبدو أن المشروعين يتنافسان مع بعضهما بعضاً، ولكن ما إذا كان ذلك سيحدث بالفعل أم لا، سيتم تحديده من خلال نظرة البلدين الاستشرافية لما هو ممكن.

يمكن للدولتين تحويل قضية الموانئ إلى مناسبة لتعزيز التبادل التجاري شمال الخليج. في المقابل، إن السماح للمشروعين بتوفير العلاقات الثنائية سيكلف الكويت والعراق خسائر مالية أكيدة، كما أنه سيعيق سبيل التعاون. لقد ألغت الكويت المرحلة النهائية من مشروعها الذي كانت تعتزم فيه بناء أرصفة أقرب إلى الجانب العراقي، فيما وعد العراق بمشاركة دراسة الأثر البيئي<sup>1</sup>، وهذه إشارات واعدة تدل على رغبة الجانبين في التسوية. ومع ذلك، فإن التصدي لقضية الموانئ وحدها لن يبدد مخاوف الدولتين بشأن كيفية تأثير تصرفات الطرف الآخر على اقتصادها.

إن تحقيق القدر الأعلى من المنافع التي يعود بها الميناءان على البلدين يتطلب إجراء حوارٍ يتضمن مزيداً من التفاصيل بشأن ما يسعى كل جانب لتحقيقه. ولتحسين أجواء الحوار بين الدولتين، بإمكانهما البناء على التقدم الذي تم إحرازه مسبقاً بشأن القضايا الرئيسية الأخرى التي كانت سبباً في الانقسام بين الجانبين. ويشمل ذلك استعداد العراق لتحديد هوية رفات المفقودين الكويتيين من 1990 إلى 1991 وإعادة الإرشيف الوطني الكويتي المسروق، وغيرها من الممتلكات. بدورها، وافقت الكويت على تأجيل استلام التعويضات المستحقة على العراق.

الأمر الثاني الذي يمكن أن يدرجه العراق والكويت في محادثتهما هو حقلا النفط الحدوديين للبلدين- حقل الرميلة من الجانب العراقي وحقل الرنقة الكويتي، والرنقة هو الامتداد الجنوبي لحقل الرميلة داخل الكويت. في عام 1990 اتهم العراق الكويت بسرقة النفط العراقي؛ وعلى الرغم من نفي الكويتيين وعدم كفاية الأدلة، فقد استغل العراق تلك التهمة كذريعة لغزو البلاد.

وينقب العراق في الرميلة منذ عام 1953، بينما ينقب الكويت في الرنقة منذ عام 1979. ويعد حقل الرميلة حقلاً ذا أهمية بشكل خاص للعراق، لأنه أكبر حقل نفطي في البلاد وثالث أكبر حقل في العالم، وينتج 1.5 مليون برميل يومياً. ومع ذلك، لم يتم استغلال أي من الحقلين النفطيين بالكامل؛ وهذا هو السبب في أن الاستثمار فيها كحقول نفطية مشتركة من شأنه أن يدر عائدات أفضل لكلا الدولتين. في عام 2019، تعاقدت الكويت والعراق مع شركة ERC للطاقة البريطانية لتطوير دراسة تقنية فيما يتعلق بالرنقة وصفوان، بجوار الرميلة؛ مما يوفر خارطة طريق للمضي قدماً. وعلى الرغم من أنه أمر مشجع، إلا أنه ما زال في مرحلة تمهيدية، ويتطلب التوصل إلى صيغة لتطوير وإدارة حقول النفط بنحو تعاوني إجراء المزيد من المحادثات.

إن العلاقات الحدودية -ولاسيما أمن الحدود- هي المسألة الثالثة التي يمكن للبلدين التفاوض بشأنها. منذ عام 2003، لم تحصل سوى مناوشات طفيفة على الحدود. وبعض هذه المصادمات وقعت لأسباب طبيعية، أثارها عراقيون غاضبون من نزوحهم؛ بسبب ترسيم الأمم المتحدة للحدود، بينما يُقال إن البعض الآخر -من هذه الأفعال- تسببت فيه أطراف عراقية مناهضة للكويت. استنكرت الحكومتان الكويتية والعراقية علناً هذه الأعمال واتخذتا إجراءات للحفاظ على السلام، ومع ذلك، هناك حاجة إلى ما هو أكثر من الاستنكار. قد يكون لعدم الاستقرار في العراق -الذي تفاقم بسبب الهجمات الإرهابية ووجود الميليشيات المدعومة من الخارج- تداعيات خطيرة على الحدود مع الكويت. ولهذا السبب، تحتاج الكويت كما العراق إلى بناء هيكلية أمنية بديلة بإمكانها أن تضمن منطقة حدودية أكثر أماناً.

لقد تعاون البلدان حول قضايا حدودية مُعينة بالفعل، وهذه الحقيقة بإمكانها أن تساعد في تحقيق مثل هذا الهدف. أقامت الكويت مدينة سكنية على الجانب العراقي للعراقيين الذين نزحوا بسبب ترسيم الحدود أو الذين عاشوا بالقرب من الحدود، وهي خطوة رحبت بها بغداد. كما وافقت الكويت على النهوض بواقع معبر صفوان الحدودي العراقي، بناء على طلب العراق، حتى يتماشى مع معايير معبر العبدلي في الكويت. لقد أنجز البلدان الكثير من الأمور، وهناك سوابق

في هذا السياق؛ مما يسهل الماضي قدمًا في مسائل أخرى.

أما القضية الرابعة فهي التدفق المحدود للسلع والأفراد، وهي قضية رئيسة تشغل بال صانعي القرار. فقد كانت صادرات الكويت غير البترولية إلى العراق متواضعة، بلغت 105.3 مليون دولار بين نيسان وأيلول 2020، مقارنة بالصادرات الإيرانية إلى العراق والتي قُدرت بنحو 2.4 مليار دولار خلال الفترة نفسها تقريباً، بين آذار وآب 2020. وفي ما يخص صادرات العراق إلى الكويت فقد كانت شحيحة، حيث كانت بنحو 385 ألف دولار في عام 2019، وهو العام الأخير الذي نشرت فيه بيانات عن حجم الصادرات. بينما بلغ حجم الصادرات العراقية غلى إيران بنحو 10,28 مليون دولار في عام 2019، بحسب آخر الأرقام العراقية المتاحة. اقترحت الكويت العمل على وفق نظام يسهل النقل البري ويعزز من التبادل التجاري، وفي عام 2019 قدمت مسودة معاهدة لإنشاء منطقة تجارة حرة؛ لكن العراقيين لم يردوا بعد على هذا المقترح. وهكذا، فإن إزالة العقبات البيروقراطية وتيسير شروط الحصول على التأشيرة من شأنه أن يسهل حركة الأشخاص عبر الحدود، ويعزز العلاقات الثنائية.

إن الشروع بإجراءات بناء الثقة من شأنه أن يسهل عملية دمج هذه القضايا المنفصلة في إطار تفاوضي موسع. وبالفعل، نُفذت بعض هذه الإجراءات، على أن النتائج تشير إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى نهج أكثر تركيزاً. كانت الكويت في طليعة الدول التي دعمت العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، ولكن تأثير هذا الدعم كان محدوداً. وفي عام 2018، كانت المساعدات الإنسانية التي قدمتها الكويت للعراق تساوي إجمالي المساعدات التي قدمتها جميع الدول العربية الأخرى. ومع ذلك، فإن إسداء العون ودعم مشاريع التنمية، واستضافة الكويت لمؤتمر دولي حول إعادة إعمار العراق لم يبدد مشاعر الحذر المتبادل بين الدولتين بسبب تأريخهما المعقد، ولم يعزز مكانة الكويت في العراق.

إن ما قد يساعد في معالجة هذا الوضع هو الأسلوب الذي وضعت من خلاله خطوات بناء الثقة. على هذه الخطوات أن تشمل صانعي القرار -أعضاء الحكومة والبرلمان- الذين سيبتون في القضايا الخلافية بين الكويت والعراق. عليهم أن يلعبوا على وتر أن للعراق والكويت ثقافات تفتتح على التعارف الشخصي والإشارات الرمزية التي تظهر الدعم والاحترام؛ لذلك، يمكن أن تشمل هذه الخطوات أنشطة ترفيهية مشتركة لصانعي القرار يمارسونها مع أفراد الأسرة، ووضع أسس التفاهم الذي من شأنه أن يساعد في التوصل إلى حلول. وهذا أمر ضروري بشكل خاص للبرلمانيين

الكويتيين والعراقيين المتشككين في سياسات بلادهم تجاه الدولة الأخرى. بعد ذلك، يمكن لكل جانب تحديد الحلفاء المحتملين في المعسكر المقابل، فضلاً عن تحديد منابع الخلاف. لن يتم إقناع الجميع، ولكن يمكن لمثل هذه الإجراءات أن تنزع فتيل التوترات والإسراع بتحقيق الأهداف المشتركة. إن خطوات بناء الثقة لا تقتصر على تنظيم كيفية تعامل الطرفين مع بعضهما، بل ستأخذ في الحسبان أي خلاف محتمل بين البلدين؛ وتساعد هذه الخطوات على ابتكار إجراءات تحد من أي خلاف. على سبيل المثال: لو كانت هناك آلية قائمة بين الكويت والعراق لتدارك مواجهة علنية حول منطقة فشت العيج، فرمما ما كانت بغداد لترسل احتجاجاً خطياً إلى الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وليس من الممكن تأسيس مثل هذه الآليات إلا عندما يثق الطرفان ببعضهما. إن عملية بناء الثقة لن يكون بالأمر الهين، فهناك متسع كبير لليوم للمُخربين المحليين والإقليميين لعرقلة مثل هذه الجهود.

العامل الثاني الذي قد يفضي إلى التقدم هو أن الكويت والعراق يؤيدان أن حدودهما البحرية يمكن أن تعود بمنافع مشتركة، بدلاً من أن تمثل وضعاً لا يعود بأي مكاسب على الطرفين، حيث أن مكاسب دولة ما - من الدولتين - هو خسارة للدولة الأخرى. تشجع كلٌّ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقية المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبد الله ومبدأ الخط الوسطي على تنسيق العمل فيما يخص الممرات المائية المشتركة. وليس هنالك ما هو أفضل من أن تتبنى الكويت والعراق نهجاً يشدد على كيفية الاستفادة بشكل أفضل من تعاونهما. ويمكن أن يشمل ذلك وضع إجراءات واضحة لتحسين إدارة خور عبد الله، إجراءات قد تُتبع باتفاقية بشأن حدودهما الملاحية وتحمي مصالحهما.

وحتى يمضي العراق والكويت قدماً في مفاوضاته، يجب إقناع الشعب في كلا البلدين بالمكاسب التي ستعود بها هذه المفاوضات على الطرفين؛ وهذا ما يتطلب تكريس وسائل الإعلام والتعليم لإضعاف زخم الآراء المعادية المتبادلة. إن إبراز المكاسب التي ستعود بها العلاقات الثنائية السلمية والمثمرة على الطرفين سيجعل عمل الدبلوماسيين أسهل، وأنه سيعود بالخير على البلدين في المستقبل.

## خاتمة

إن العلاقات الكويتية-العراقية فريدة من نوعها، إذ انقلبت هذه العلاقة من العداوة بعد احتلال العراق للكويت إلى الاحترام المتبادل. وتمكنت الدولتان من تحسين علاقتهما منذ عام 2004، بيد أن الوضع الجيوسياسي الخليفي في المنطقة والتحديات الداخلية التي يواجهها كلا البلدين أعاق حل بعض القضايا، ومن بين هذه القضايا قضية الحدود البحرية. وإن الخلاف الصريح حول فشت العييج وقرار العراق بمناشدة الأمم المتحدة بدلاً من اللجوء إلى اللجنة الكويتية-العراقية وحده من أعاد تأكيد إمكانية تجديد التوترات.

ومهما يكن الأمر -وحتى لو كان من المتعسر تصور عملية تفاوض متكاملة بشأن الحدود البحرية في المستقبل القريب- فإن عدة عوامل تُبين أن الكويت والعراق لديهما أرضية مشتركة للمضي قدماً. وكلاهما اتخذ خطوات لمُد يد العون أو طمأنة الآخر بشأن الخلافات القديمة. ويمكنهما الاستفادة اقتصادياً من الجهود التعاونية لتطوير موانئهما في خور عبد الله. لذلك، إن تأجيل ترسيم الحدود الملاحية إلى أجل غير مسمى سيكلف البلدين خسارة مكاسب محتملة. ولتجنب مثل هذه النتيجة، يجب على الكويت والعراق إيلاء علاقتهما الاهتمام الذي تستحقه. هنالك طريقة ممكنة لتحقيق ذلك، تتمثل في التفكير الطموح، إذ يمكن لصفقة كبرى أن تعبد طريق النجاح.

## ملاحظات

1 مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية العراقية (عبر مكالمة على تطبيق واتس آب)، بتاريخ 26 تشرين الأول 2020.

المصدر: مركز كارينغي للشرق الأوسط

<https://carnegie-mec.org/2021/03/19/think-big-why-broadening-negotiations-could-help-resolve-kuwaiti-iraqi-maritime-dispute-pub-84119>